تمزّق حزب الشعوب الديمقراطي بين السياسة والعنف

وهاب جوشكون*

ملخص: على الرغم من أن الحركة السياسية الكردية شاركت في الانتخابات منذ عام 1991، إلا أنها لم تستطع الحصول على أكثر من سبعة بالمئة حتى انتخابات يونيو 2015؛ إذ ضاعف حزب الشعوب الديمقراطي HDP حصته من الأصوات التي اعتاد الحصول عليها في السابع من يونيو 2015، وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات أظهرت أن الناخبين الأكراد يريدون أن يكون للسياسيين دور بارز داخل الحركة، إلا أن حزب العمال الكردستاني PKK أعلن انتهاء فترة وقف إطلاق النار التي استمرت لمدة عامين- التي استغلها لحفر الخنادق، وإقامة الحواجز، واستهداف قوات الأمن في المناطق السكنية، وحاول مسلحو حزب العمال الكردستاني في الأشهر الأخيرة فرض مناطق حكم ذاتي في الجنوب الشرقي ليكون أمراً واقعاً، وهذا أدى إلى نفور جزء كبير من قاعدة الحزب الانتخابية، وانخفاض حصته من الأصوات إلى عشرة في المئة في انتخابات الإعادة في نوفمبر، ويشير التراجع الحاد في شعبية الحزب إلى أن الناخبين يرغبون في تمكين القادة المدنيين على حساب جماعات العنف.

*جامعة دجلة،تركيا

HDP Torn Between Violence and Politics

VAHAP COŞKUN*

ABSTRACT Although the Kurdish political movement has been participating in elections since 1991, never until June 2015 were they able to receive more than seven percent of the vote. On June 7, the Peoples' Democratic Party (HDP) nearly doubled its share of the vote. Although the election results indicated that the Kurdish voters wanted politicians to play a more prominent role within the movement, the PKK ended the two-year ceasefire to dig trenches, set up barricades and target the security forces in residential areas. In recent months, PKK militants have been trying to enforce de facto autonomous zones across the Southeast – which alienated part of the HDP base and reduced the party's support to ten percent in November. The sharp decline in the HDP's popularity suggests that the electorate would like to empower civilian leaders at the expense of violent groups.

*Dicle University, Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/1)
101 - 91

تولت حكومات ائتلافية زمام الأمور في تركيا في تسعينيات القرن العشرين وأول القرن الحالي، وتعرضت البلاد لأزمة اقتصادية طاحنة، واضطرابات سياسية في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، وهذا جعل الناخبين يعزفون عن التصويت للأحزاب الموجودة في البرلمان. وفي الانتخابات العامة سنة 2002 تمكن حزبان فقط من دخول البرلمان، هما: حزب العدالة والتنمية (AK Party) وحزب الشعب الجمهوري (CHP)، لكن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بمفرده، وفاز في كل الانتخابات التي أجريت على مدار السنوات الـ13 الماضية.

وكان من المتوقع عشية انتخابات 7 يونيو 2015 أن يشكل حزب العدالة والتنمية الحكومة القادمة، لكن خابت الآمال مع الإعلان عن النتائج، فعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية حصل على 40.87 في المئة من الأصوات، وهذا يُعَدّ نجاحًا للأنظمة البرلمانية، إلا أنه أخفق في الحصول على الأغلبية البرلمانية لتشكيل حكومة الحزب الواحد، فاستيقظت تركيا في صباح يوم 8 يونيو 2015 مرة أخرى على مشكلة الحكومة بعد أن عاشت فترة طويلة من الاستقرار السياسي.

انتصار حزب الشعوب الديمقراطي في 7 يونيو

نتج عن انتخابات 7 يونيو فقدان حزب العدالة والتنمية السلطة من ناحية، وتخطي حزب الشعوب الديمقراطي عتبة الـ10 في المئة اللازمة لدخول البرلمان من ناحية أخرى. في السابق، لجأ حزب الشعوب الديمقراطي إلى المرشّحين المستقلين لدخول البرلمان، وحصل على 22 مقعدًا في عام 2007، و36 مقعدًا في عام 2011.

قرر حزب الشعوب الديمقراطي في عام 2015 الانضمام إلى السباق الانتخابي بصفته الحزبية، لا من خلال المرشحين المستقلين، وبالنظر إلى أن نسبة التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي ظلت ما بين 6 و7 في المئة في الانتخابات البرلمانية السابقة، بدا أن هذا الأمر في غاية الخطورة، ومع ذلك أسفرت انتخابات 7 يونيو عن انتصار حزب الشعوب الديمقراطي؛ إذ حصل على أكثر من ستة ملايين صوت (13.12٪)، وفاز بـ80 مقعدًا في البرلمان، وبهذا أصبح ثالث حزب، تلاه حزب الحركة القومية (MHP)، من حيث عدد النواب في البرلمان.

ضاعف حزب الشعوب الديمقراطي من عدد أصواته ونوابه، وكانت العوامل الرئيسة وراء هذا النجاح الانتخابي هي الآتية:

1. انضم حزب الشعوب الديمقراطي إلى الكتلة المناهضة لحزب العدالة والتنمية التي كانت متشكّكة في الماضي من حزب الشعوب الديمقراطي، وقدّمت هذه المرة الدعم له بـ«التصويت الإستراتيجي» من أجل كبح جماح حكومة الحزب الواحد بقيادة حزب العدالة والتنمية.

2. كان شعار حملة الحزب الانتخابية «لن نسمح لك أن تصبح رئيسًا»، في إشارة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان.

3. ركز حزب الشعوب الديمقراطي في برنامجه على الوعود المتعلقة بالهوية الكردية، وعلى تمثيلها بقوة في البرلمان إذا تمكن من دخوله.

4. وسائل الإعلام الرئيسة التي ظلت بمنأى عن الحزب، قدمت الدعم له في انتخابات 7 يونيو.

5. كان لحصول صلاح دميرتاش على ما يقرب من 10 في المئة من الأصوات (9.76 في المئة) في السباق الرئاسي عام 2014 أثر إيجابي في التصويت لحزبه في الانتخابات البرلمانية.

6. كان الأداء السياسي لدميرتاش أفضل من أداء زعماء المعارضة الآخرين، وتحديدًا كمال قليجدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، ودولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية في الفترة التي سبقت الانتخابات.

يرجع نجاح حزب الشعوب الديمقراطي وزيادة نسبة التصويت له إلى جهود وخيارات الحزب، وبسبب الأخطاء التي ارتكبها حزب العدالة والتنمية في التوقيت نفسه، إنّ أخطاء حزب العدالة والتنمية أدّت دورًا حاسمًا في انتصار حزب الشعوب الديمقراطي، فعلى سبيل المثال:

1. انزعج الأكراد بشكل عام من بعض التصريحات المؤسفة، الصادرة عن حزب العدالة والتنمية خلال التنافس مع حزب الشعوب الديمقراطي، المتعلقة بنشر تعليمات الديانة

الزرادشتية، ولم تزعج تلك التصريحات ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي قاعدته الانتخابية فقط؛ بل أزعجت الجمهور الكردي بشكل أوسع.

2. أدار حزب العدالة والتنمية ظهره مرة أخرى لعملية المصالحة، التي طالما جادل بأنه مهندسها وصانعها. إذ رفض الرئيس أردوغان بشكل صريح 'إعلان دولمابهتشا" بين حزب أعضاء العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي، وأصيب الأكراد بخيبة أمل من تصريحه أنه لا توجد طاولة مفاوضات، ولاسيما أولئك الذين علّقوا آمالًا كبيرة على عملية السلام.

3. أخفق حزب العدالة والتنمية في فهم ما يدور في سوريا، وبخاصة للأكراد في كوباني، ونأى بنفسه عن الأحداث هناك.

4. اقتنعت الغالبية العظمى من الأكراد بخطاب حزب الشعوب الديمقراطي الذي يضع حزب العدالة والتنمية مع داعش في نفس السلّة، وأخفق حزب العدالة والتنمية في مواجهة هذا الخطاب.

5. لم يكن لدى حزب العدالة والتنمية خطاب أو أحد على قائمة مرشحيه يتبنى القضية الكردية وإيجاد حل لها قُبيل انتخابات 7 يونيو 2015.

دعم السياسة الديمقراطية

كان للعوامل السابقة كلّها تأثير كبير في الحزب، ومع ذلك، فإن المحرك الرئيس لفوز حزب الشعوب الديمقراطي في 7 يونيو 2015 يرجع إلى رغبة الشعب الكردي في السلام، ففي 7 يونيو، فاز حزب الشعوب الديمقراطي بدعم من الأكراد الذين يعيشون في كل من شرق تركيا وغربها، وأدرك الأكراد بفضل التسوية وعملية المصالحة في العامين الماضيين أن حلّ القضية الكردية سيكون ممكنًا من خلال السياسة الديمقراطية، ولذلك علّقوا آمالًا كبيرة عليها. واعتقد الكثيرون منهم أيضًا أن التمثيل القوي للأكراد في البرلمان من خلال حزب الشعوب الديمقراطي من شأنه أن يعزز السياسة، وسيجعل من الممكن نقل السيطرة من أيدي الجماعات المسلحة إلى المدنيين، وكان لابد أن تُسحَب القضية الكردية من أيدي اصحاب دوائر العنف وعودتها إلى السياسة الديمقراطية، ووضع حد للموت والقتل أيضًا، وإيجاد حل لهذه المشكلة في البرلمان.

ورأى مختلف الأطياف الكردية أنّ السياسة ستسود على العنف إذا استطاع حزب الشعوب الديمقراطي دخول البرلمان، وأن الأعمال العدائية لحزب العمال الكردستاني المحظور ضد تركيا ستنتهي، وقاد حزب الشعوب الديمقراطي حملته الانتخابية وفقا لهذه التوقعات، وادّعى مسؤولو الحزب أنهم إذا تمكنوا من دخول البرلمان بصفتهم الحزبية السياسية فإن

السلام سيعمّ، وسيتوقف حزب العمال الكردستاني عن الكفاح المسلّح، كما زعموا أن حزب الشعوب الديمقراطي عندما يصبح قويًّا فإنهّ سيكون بإمكانه إنزال حزب العمال الكردستاني من الجبال.

علّق الناخبون آمالًا كبيرة على خطاب حزب الشعوب الديمقراطي، ودعموه بشدة، حتى استطاع دخول البرلمان بعد أن حقّق نجاحًا انتخابيًّا كبيرًا في انتخابات يونيو، ففي السابق حصل حزب الشعوب الديمقراطي من خلال المرشحين المستقلين على 5.3 في المئة (أي 1835486 صوتًا) و6.6 في المئة (أي 2819917 صوتًا) في الانتخابات البرلمانية في عامَي 2007 و2011. لذلك يُعَدُّ أنّه حقّق نجاحًا كبيرًا في انتخابات يونيو؛ إذ حصل على 13.12 في المئة (أي 6054865 صوتًا)، وقد نجح الحزب نجاحًا كبيرًا في نقطتين: أولًا، نفذ بنجاح إستراتيجية أن «يصبح القوة الوحيدة التي بإمكانها أن توقف حزب العدالة والتنمية وأردوغان»، وبذلك حشد المخيّم المناهض لأردوغان، وثانيًا، استطاع أن يحدّ من نجاح حزب العدالة والتنمية الانتخابي في شرق وجنوب شرق تركيا، وأصبح الحزب المهيمن في المنطقة،

فقد حصل على مقاعد في 26 مدينة، وحلّ في المركز الأول في 14 مدينة ومنطقة، واتضح أن حزب الشعوب الديمقراطي باعتباره قوة جديدة في السياسة التركية، وبالنظر إلى المجال السياسي الواسع أمامه، وعدم فاعلية أحزاب المعارضة، أي الحزبين المعارضين الآخرَين- بدأ بداية موفقة؛ لذا إذا تمسك الحزب بالحياة السياسية الديمقراطية، فبإمكانه الحصول على المزيد من الدعم الشعبي الذي حصل عليه خلال انتخابات 7 يونيو.

الفرصة الضائعة

جاء ضياع هذه الفرصة التاريخية؛ لأسباب نابعة من حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، إذ انتهت الانتخابات، ولكن حزب الشعوب الديمقراطي لم يستطع أن يخرج من جو الانتخابات، واستمر في إستراتيجية صراعه ضد حزب العدالة والتنمية، وعندما أُعلِنت نتائج الانتخابات أدلى المسؤولون في حزب الشعوب الديمقراطي بتصريحات تفيد أنهم لن يتعاونوا مع حزب العدالة والتنمية، ولم تستند ملاحظاتهم إلى أيّ أسباب سياسية أو اجتماعية، فعلى سبيل المثال اتبعت «جبهة مكافحة حزب العدالة والتنمية» و«كتلة الـ60 في المئة»، السياسة التي ترى أنه «من الممكن العمل مع حزب الحركة القومية، لكن من المستحيل العمل مع حزب العدالة والتنمية"، ولم يعترض حزب الشعوب الديمقراطي عندما عرض رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال قليجدار أوغلو على دولت بهجلي (زعيم حزب الحركة القومية منصب رئيس الوزراء، في صفقة من شأنها ضمّ حزب الشعوب الديمقراطي إلى الحكومة.

وقد كان لهذا الموقف أثر بالغ في أولئك الذين صوّتوا لحزب الشعوب الديمقراطي، إذ لم يرغب ناخبو الحزب أن يصبح الحزب طرفًا في مساومات سياسية غير ناجحة، بل كان هدفهم تحمل المسؤولية في عملية المصالحة والدعوة إلى سياسة ديمقراطية.

علاوة على ذلك، تأزم موقف حزب الشعوب الديمقراطي بسبب حزب العمال الكردستاني، إذ من الممكن القول إن جبل قنديل اشتعل قبل نتائج انتخابات 7 يونيو، وبما أن حزب الشعوب الديمقراطي حقّق نجاحًا في انتخابات 7 يونيو، وحصل على 80 مقعدًا في البرلمان، فإن هذه النتائج أوضحت أن الناس يفضلون السياسة على القتال، ويتمنون وضع حد للنزاع المسلح، ومع ذلك، بدا واضحًا أن حزب العمال الكردستاني لم يكن على استعداد لترك السلاح، وأنه لا يمكن أن يقبل الواقع الجديد في السياسة.

إستراتيجية حزب العمال الكردستاني في الصراع

منع حزب العمال الكردستاني حزب الشعوب الديمقراطي من أن يتحول إلى فاعل سياسي حقيقي بطريقتين: أولًا، أذلّ حزب العمال الكردستاني حزب الشعوب الديمقراطي في كل مناسبة بعد انتخابات 7 يونيو، فمثلًا عندما صرح دميرتاش قائلًا: «سنحترم مسؤوليتنا تجاه

الذين صوّتوا لحزب الشعوب الديمقراطي من غير أتباعه»، في إشارة إلى الذين صوّتوا للحزب من خارج دائرته في انتخابات يونيو، رد قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل على لسان مصطفى قراسو أنه «ليست هناك أصوات من الخارج، مسؤولو حزب الشعوب الديمقراطي يسيئون تقدير الموقف... أنا لا أعرف مِن أين هذا؟!... إنّ بعض الناس صوّت للحزب من أجل تخطي العتبة الانتخابية، وهذا لا يعني وجود أصوات من خارج الدائرة»، وعندما أعلن الرئيس المشارك للحزب صلاح الدين دميرتاش والنائب سري سوريا أوندر»أننا لا نستطيع أن ندخل في شراكة مع حزب العدالة والتنمية تحت أي ظرف من الظروف» رفض قادة قنديل هذا الكلام؛ على لسان مراد قرايلان الذي وصف هذه التصريحات بالقول: «هذه أعمال صبيانية، الانتخابات جرت، وظهر معها توازن جديد، لذا يجب على حزب الشعوب الديمقراطي تبني موقف وفقًا لهذا التوازن الجديد». اتبع حزب الشعوب الديمقراطي نهج حزب العمال الكردستاني كما أوضحت فيغان يوكساك داغ الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي: «إننا منفتحون على كلّ الاقتراحات والمفاوضات حول أن نكون جزءًا من الحكومة أو حول تشكيل ائتلاف حكومي» لكن هذه المرة اعترض دوران كالكان على كلامها، وألمح إلى أن «الانضمام إلى السلطة يعني أن تصبح طرفًا فيها، ولا يمكنك الانضمام إلى السلطة»1. باختصار، كل تحرّك سياسي لحزب الشعوب الديمقراطي كان وراءه حزب العمال الكردستاني، الذي حذّر حزب الشعوب الديمقراطي من الخروج عن الخط ومعرفة الحدود، وأكّد مرة أخرى أنه صانع القرار الحقيقي.

ثانيًا، عودة حزب العمال الكردستاني إلى العنف، إذ أعلن حزب العمال الكردستاني عقب الانتخابات انتهاء فترة وقف اطلاق النار، وازدادت عمليات الخطف، وقطع الطرق والحرائق المفتعلة، وأعلنت بسّي هوزات، وهي من قادة حزب العمال الكردستاني، أنهم يشنون «الحرب الشعبية الثورية»، ودعا جميل بايك، وهو زعيم آخر للمنظمة، الناس إلى حمل السلاح، كما حمّل حزب العمال الكردستاني الدولة مسؤولية الهجمات التي نفذّها تنظيم داعش في مدن سروج، بشانلي أورفة، واستهداف الجنود وضباط الشرطة، وفي المقابل شنت الدولة عملية ضخمة ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني، انتقامًا منهم، في داخل البلاد وخارجها على حد سواء، وجرت معارك ساخنة في أعقاب تفجير سروج، وأمطرت الدولة أهداف حزب العمال الكردستاني بالقنابل داخل الحدود وخارجها، وردَ حزب العمال الكردستاني بطريقتين: نقل الصراع إلى المدن عن طريق حفر الخنادق في الشوارع، وإعلان ما أسماه «الحكم الذاتي الديمقراطي»؛ في محاولة لخلق أمر واقع، وبناء على ذلك، دخلت تركيا مرحلة من التورط المباشر مع حزب العمال الكردستاني في 24 يوليو 2015.

وهكذا، ضاق مجال السياسة عندما اندلع العنف، و"جُمِّدت" عملية المصالحة بحسب إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان. وهرعت قيادة حزب العمال الكردستاني إلى تطبيق إستراتيجية الصراع رغم أن هذا كان خطأ كبيرًا، ففي هذه الظروف كان على حزب الشعوب الديمقراطي

التمهّل بينما كانت الأنظار منصبّة عليه، إذ كان ينبغي عليه أن يوضح موقفه من إستراتيجية الصراع، وأنه خطأ فادح، وأنه يعارضها. لكن للأسف، لم يتمكن قادة الحزب من التصريح بذلك، وأخفقوا في إظهار الإرادة لامتلاك مجال السياسة.

تكلفة العنف

مع أن تركيا بدت بعد 7 يونيو 2015 تشهد مواجهة «فترة جديدة من التحالفات»، إلا أنّ المعارضة المناهضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم لم تستطع إيجاد أرضية مشتركة فيما بينها، أو مع حزب العدالة والتنمية لتشكيل ائتلاف في إطار الفترة الزمنية المنصوص عليها، لذا فإن حزب العدالة والتنمية، بعد أن خسر السلطة بهامش ضيق، حاول توجيه تركيا نحو صناديق الاقتراع مرة أخرى، وفقًا لأحكام الدستور. وفي الفترة من 7 يونيو1- نوفمبر، تصاعد العنف، وساد الجمود السياسي، ووصلت المخاوف الأمنية إلى ذروتها خلال تلك الأشهر الخمسة، لذلك تكشف انتخابات 1 نوفمبر كيفية استجابة الناس تجاه التوازنات التي تغيرت منذ 7 يونيو.

اتضح أن الناس يرغبون في الأمن والاستقرار في البلاد من خلال زيادة التصويت لحزب العدالة والتنمية، وأعربوا عن عدم الرضا تجاه العنف والصراع من خلال خفض التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات 1 نوفمبر:

- خسر حزب الشعوب الديمقراطي مليون صوت.
- خسر حزب الشعوب الديمقراطي 21 مقعدًا في البرلمان، وانخفض عدد نوابه من 80 إلى 59 نائبًا، وخسر الحزب مقاعد برلمانية في عدد من المحافظات، فانخفض عدد ممثلي الحزب من

النواب في البرلمان من 10 إلى 9 في ديار بكر، ومن 5 إلى 3 في شانلي أورفة، ومن 5 إلى 4 في ماردين، ومن 7 إلى 6 في وان. ومن 4 إلى 3 في آغري. ومن 11 إلى 7 في إسطنبول... وتوالت خسائر الحزب من حيث مقاعد النواب في محافظات أضنة ومرسين وغازي عنتاب، وإغدِر، وقارس وتونجلي (من 2 إلى 1 في كل محافظة). وفي انتخابات 7 يونيو، حصل حزب الشعوب الديمقراطي على مقعد واحد في كل من أنطاليا، وأرداهان، وبورصة، وأرزينجان، وأرضروم، وقوجا، لكنه خسر كل هذه المقاعد في هذه المحافظات في 1 نوفمبر 2015.

• انخفض التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي على مستوى البلاد من 13.12 في المئة إلى 10.75 في المئة.

تكبد الحزب خسائر خطيرة في الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية الشرقية وفي شرق الأناضول

دوائر محافظات شرق الأناضول	7 يونيو 2015(٪)	1 نوفمبر 2015 (٪)
آغري	77.21	67.19
أرداهان	30.26	22.12
بينغول	40.67	29.20
بيتليس	59.70	48.86
ألزيغ	15.35	11.12
أرزينجان	5.77	3.38
أرضروم	17.81	12.28
هكاري	85.64	82.47
إغدر	56.14	51.99
قارس	43.60	34.15
موش	70.00	60.97
ملاطيا	8.14	5.85
تونجلي	60.37	55.15
وان	73.82	64.63

دوائر محافظات شرق الأناضول	7 يونيو 2015 (٪)	1 نوفمبر 2015 (٪)
آدي يمان	22.81	14.29
باطمان	71.49	67.20
ديار بكر	77.88	71.65
غازي عنتاب	15.30	10.61
كيلّس	3.98	1.88
ماردين	72.35	67.42
سيرت	65.80	57.52
شانلي أورفة	38.22	28.25
شيرناك	84.32	84.24

خسر حزب الشعوب الديمقراطي بسبب انخفاض التصويت له في انتخابات نوفمبر- كونه صاحب اليد العليا في هاتين المنطقتين اللتين اكتسبهما بعد انتخابات 7 يونيو، أما في المدن

الكبرى في غرب تركيا فقد تكبّد خسائر في 1 نوفمبر 2015 في مقابل حصوله الحزب على مقاعد للنواب في 7 يونيو.

دوائر المحافظات الغربية	7 يونيو 2015 (٪)	1 نوفمبر 2015 (٪)
أضنة	15.58	11.75
أنقرة	5.03	4.05
أنطاليا	7.23	5.56
بورصة	5.84	4.13
إسطنبول	13.51	10.06
إزمير	10.54	8.64
كوجائلي	7.65	5.52
مرسين	17.91	14.96

التركيز على النقد الذاتي

بعد انتخابات الأول من نوفمبر، حاولت قيادة حزب الشعوب الديمقراطي توضيح الأسباب وراء التغيير في التصويت للحزب، بدون أي نقد ذاتي، بل ركزت فقط على إيجاد الذرائع، فوفقًا للقيادة، تُعدّ ضغوط حزب العدالة والتنمية على حزب الشعوب الديمقراطي عن طريق استخدام كل وسائل الدولة، والتفجيرات التي استهدفت حزب الشعوب الديمقراطي ومناصريه، وعدم القدرة على إجراء تجمع انتخابي واحد- هي العوامل الأساسية التي أثرت في نتائج انتخابات 1 نوفمبر، لكن من الدقة تفسير خسارة حزب الشعوب الديمقراطي من خلال خياراتهم بدلًا من إلقاء اللوم على العوامل الخارجية، وفي هذا الصدد، فإن أول ما تجب مناقشته هو المصالحة والسياسات التي اتبعها حزب الشعوب الديمقراطي خلال الانتخابات.

تشير الجداول السابقة إلى أن المعارك الساخنة لم تكن في صالح حزب الشعوب الديمقراطي، فقد حاول حزب العمال الكردستاني نقل ما يحدث في سوريا إلى تركيا؛ من حفر للخنادق في المدن والبلدات التي يرأس بلدياتها مسؤولون من حزب الشعوب الديمقراطي، كما حاولوا خلق «مناطق محرّرة». وقد حاولت المنظمة فرض السيطرة الفعلية من خلال إعلان حكم ذاتي في المناطق التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني بعيدًا عن سلطة الدولة، ومع ذلك، فإن مثل هذه الأفعال من حزب العمال الكردستاني أزعج عددًا كبيرًا من الناخبين الذين دعموا حزب الشعوب الديمقراطي في 7 يونيو من أجل المصالحة، ولم يرض الناخبون عن موقف حزب الشعوب الديمقراطي، كما أنّ سيطرة حزب العمال الكردستاني على حزب الشعوب الديمقراطي جعل الناخبين يراجعون خياراتهم؛ فهم يرغبون في سياسة ديمقراطية، لهذا السبب، فإن حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني على حد سواء، يجب أن يعترفا أنهما خسرا بسبب العنف وانعدام النقد الذاتي، بدلًا من التركيز على العوامل الخارجية، وإلقاء اللوم عليها؛ لذا، سيكون من الحكمة إيجاد سياسات بديلة من أجل الخروج من هذا الوضع.

بناءً على ما سبق، تركزت المناقشات على خسائر حزب الشعوب الديمقراطي باعتباره الحزب الذي شهد انخفاضًا في نسب التصويت له بنسبة 15 في المئة في خمسة أشهر، ومع ذلك، هناك نقطة لا يمكن تجاهلها؛ وهي أنّ التيار الرئيس للسياسة الكردية المتمثل في حزب الشعوب الديمقراطي لم يحصل إلا على 7–5 في المئة من الأصوات في الانتخابات التي شارك فيها في الفترة 2015–1991، عن طريق المرشحين المستقلين والأحزاب المختلفة، ثم ارتفع معدل التصويت إلى 13 في المئة يوم 7 يونيو، وانخفض إلى 10 في المئة في 1 نوفمبر 2015. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي خسر ثلاث نِقاط في 1 نوفمبر من النقاط الست التي كان قد اكتسبها في 7 يونيو، إلا أنه تمكن من كسب ثلاث نقاط.

على كل حال، من المهم إدراك أن حزب الشعوب الديمقراطي تغلب على عتبة الـ10٪ في الانتخابات رغم خسارته لبعض الأصوات، وقد أراد الناخبون حزب الشعوب الديمقراطي، وجعلوه يتخطى العتبة الانتخابية– رغبة في تسوية القضية الكردية عن طريق استخدام الآليات السياسية، وفي هذا السياق، بعث الأكراد رسالة إلى حزب الشعوب الديمقراطي في 1 نوفمبر مفادها الرغبة في السياسة الديمقراطية والحفاظ على القنوات السياسية مفتوحة؛ لذا إذا استطاع حزب الشعوب الديمقراطي قراءة هذه الرسالة بدقة، وتبنّى سياسة تحترم الوجود السياسي بدلًا من العنف، فإن النفع سيعود عليه وعلى تركيا بأسرها؛ وبناءً عليه، فإن مثل هذا النوع من السياسات سيحول حزب الشعوب الديمقراطي إلى فاعل حقيقي ومهمّ، وعلاوة على ذلك، سيسهم في حل المشكلة الأكثر إلحاحًا في تركيا اليوم، وهي تسوية القضية الكردية من خلال البرلمان.

المراجع :

1. للاطلاع على هذه التصريحات راجع الرابط الآتي:
http://www.haberler.com/hdp-ve-kandil-den-celiskili-aciklamalar-7426450-haberi/, retrieved 11 Jan. 2016.